

قضية اليوم

لم تات دراسة شركة ماكنزي بنتائج واقترحات جديدة غير متوقّعة، بل انت لتؤكّد المؤكّد إذ يبدو واضحاً انها تضم امامها مهمة ايجاد النموذج الاقتصادي القائم لا تغييره كما زعم في سياق التسوية لها. عملياً تأتي الدراسة العتيبة المنتظرة منسجمة مع شروط «سيدر» ومطابقة للصورة التي لطالما رسمت للاقتصاد اللبناني فهي تقدّم الوصفة المعتادة: المزيد من تحرير راس المال، الخصخصة، خفض اجور القطاع العام، رفع الدعم، النموّ بالدين... وطبعاً الفايك القليل من الدولة، مع التمسك بغلبة قطاع الخدمات وزيادة التخصص بالهجرة وخدمة التضخا الدولي

خطة ماكنزي بلا رؤية اقتصادية جديدة:

خفض الرواتب وزيادة الـTVA

فَيضيات عميقة

«حتى عام 2025، من المتوقّع أن يوئد الاقتصاد اللبناني 370 ألف فرصة عمل جديدة، مع تخفيض معدّل البطالة من 25.15% إلى 8%، وتحقيق نموّ بنسبة 6%، مقارنة مع 1% حالياً، فضلاً عن تخفيض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي من 145% إلى 110%، وتخصّض عجز الميزان المالي من 8% إلى 3%، وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات بنسبة 10% من الناتج، بالإضافة إلى تحسين معدلات لبنان في المؤشرات العالمية للبنية التحتية والفساد وجودة المعيشة.»

هذه الأرقام الطموحة جداً والتوقّعات الوردية، ستعرّضها خطة ماكنزي التي أصدرتها وزارة الاقتصاد والتجارة أخيراً، وهي تقترض أن تنشط العمل التشريعي وتحسين بيئة الأعمال وتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتخصّيف المتخصصة ومكافحة الفساد كقيلة

بالوصول إلى الأهداف المنشودة. هوية جديدة أم دعامة للنموذج القائم؟

النموذج اللبناني عالق في حلقة مفرغة

وفقاً لدراسة ماكنزي، لم يحقّق الاقتصاد اللبناني أي زيادة في ثروته خلال السنوات الأربعين الماضية، ولم يستطع مجاراة البلدان الأخرى في السنوات السبع الماضية، بحيث نما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 30% خلال الأربعين سنة الماضية، في مقابل متوسط عالمي بنسبة 120%، وبنسبة 8% خلال السنوات السبع الماضية، في مقابل متوسط عالمي بنسبة 14%. وتشير الدراسة إلى أن النموّ كان مدفوعاً بتدفّقات مالية إقليمية من اللبنانيين المهاجرين والتمويل المنقطع من المانحين. إذ نمت تدفّقات ميزان المدفوعات بنسبة 40% بين عامي 2005 و2010 (مليار دولار) للبنانيين منذ ما قبل الحرب والتي من هذه التدفّقات (72 مليار دولار) مُولت، أساساً، القطاعات الأقل إنتاجية، وتحديداً الاستهلاك والعمارات، و21% منها (22 ملياراً) وقُفّت في القطاع المصرفي). كذلك حُصّص جزءٌ منها لتمويل الدين العام.

هذا الواقع أفسح مجالاً محدوداً للتدفّقات الرأسمالية التي لا تشكّل سوى 4% من الموازنة خلال السنوات العشر الماضية مقابل 10-20% كمعيار مرجعي، وبالتالي ساهم بتراجع البنية التحتية، ويات لبنان يحتل المرتبة 113 بين 137 دولة في هذا المؤشر، وهو ما ولد بيئة أعمال غير مواتية، فتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 30% بين عامي 2010 و2017، وانخفضت مساهمة القطاعات المنتجة في الناتج المحلي، بحيث شكّلت 14% بين عامي 2010 و2016، في مقابل 20% كمعيار مرجعي، وبالتالي تراجعت فرص العمل والإنتاجية، وهي عوامل تطيل أمد هذه الحلقة المفرغة.

توصي ماكنزي بخفض الرواتب والأجور وتحديد التوظيف في القطاع العام ومعرض طرابلس على التبع وزيادة ضريبة القيمة المضافة (هيلم الموسوي)

فترات الاضطرابات والتقلبات التي يشهدها ويقودها الاعتماد الكبير على تدفّقات المهاجرين بدلاً من الدراسة المتخضّص في الهجرة «عبر إدارة العرض والطلب في أسواق العمل الخارجية وتدريب اليد العاملة المحلية لتلبية متطلبات هذه الأسواق». كما تقترح تحويل لبنان إلى مركز حضري وتجاري وسياسي، يستقطب طالبي التعليم والخدمات الاستشفائية والبحّثين عن الترفية»، وهي القطاعات التي تنتمس بكونها الأكثر عرضة لتقلّبات الأسواق الخارجية كسوق النفط، والأكثر تأثراً بالأوضاع الجيوسياسية.

وعلى الرغم من تشديد الدراسة على «ضرورة مضاعفة التركيز على القطاعات المُنتجة ذات القيمة الاضائية العالية (الزراعة والصناعة والتكنولوجيا) وبناء رأس مال بشري يلبي الاحتياجات الاقتصادية المستقبلية»، إلّا أنها لا تقدّم أي توصيات لتصحيح النطاق الضريبي أو خفض الفوائد المرتفعة ورفع تنافسية الإنتاج اللبناني لتخفيف هذه القطاعات وتشجيع الاستثمار فيها، بل تعيد تقديمها مع سلّة توصيات بحكومة المناطق الصناعية، وحوافز للقطاع الخاص.

تدعى الدراسة وضع رؤية جديدة للاقتصاد اللبناني، إلّا أن توصياتها لا تختلف كثيراً عن التصوّرات التي لطالما رسمت لطبيعة الاقتصاد اللبناني منذ ما قبل الحرب والتي تجذّرت أكثر وأكثر في مرحلة إعادة الإعمار.

بصورة أكثر وضوحاً، تعيد الدراسة التذكير بان الاقتصاد اللبناني «يسدور في حلقة مفرغة نتجية



بحلوله 2025، تتوقّع خطة

ماكنزي أن يوئد الاقتصاد اللبناني 370 ألف فرصة عمل جديدة وان تخفض البطالة إلى 8%

تستجم ماكنزي مع شروط

«سيدر»، وهي تشترط تنفيذ ما

يسقى «إصلاحات سيدر» لحسن تنفيذ خطتها

انسجاماً مع «سيدر»، خفض الاجور ورفع الدعم

تنتقل الدراسة من تحليل الوضع الراهن، وتحذّه مجموعة من الإجراءات تراها ضرورية لمواجهة «الرؤية الجديدة والخطة الوطنية» المقترحة، وبعد «التروش» الذي أجرته ماكنزي في دراسة قديمة سبق أن أعدتها شركة «بوز أند كومباني ملصلحة الدولة اللبنانية عام 2010، ركّزت في مقترحاتها الجديدة على 6 قطاعات، رأت أنها «ذات إمكانيات عالية كقيلة بإخراج الاقتصاد اللبناني من دوّامته، وهي: الزراعة والصناعة والسياحة والخدمات المالية وواقع الاقتصاد المعرفة والمختشرون.» في الواقع، تستجم ماكنزي مع شروط مؤتمر «سيدر»، وهي تشترط تنفيذ ما يسمى «إصلاحات سيدر»، لحسن تنفيذ خطتها، فهي تتناول «العمل على إصلاح البنية التحتية، ولا سيما المشاريع المخطّط لها مسبقاً (المقّمة

سائح ترفيهه و0,2 مليون سائح أعمال». وتقترح الدراسة استقطاب مروحة جديدة من السّياح من 15 دولة أوروبية وخليجية، وحيث ينتشر المغتربون اللبنانيون (أي كندا وأميركا وأستراليا)، وذلك عبر التركيز على السياحة المدنية والثقافية وتحويل كُفّ من صور وجبل وبيروت إلى وجهات سياحية لفاصدي المدن، وتطوير الخدمات فيها وبناء مراكز ترفيهية ومراكز ألعاب وكازينوات، فضلاً عن التركيز على السياحة البيئية والسياحة الاستشفائية في جبل لبنان والشمال وسياحة الأعمال في بيروت.

■ الخدمات المالية: تتوقع الدراسة أن تؤدّي توصياتها للقطاع المالي إلى رفع حصصه من الناتج المحلي من 4,8 مليارات دولار عام 2017 إلى 7,8 مليارات دولار عام 2025، لكن من دون زيادة فرص العمل فيه، بل استقرارها عند 50 ألف وظيفة، لكن مع زيادة إجمالي أصول الخدمات المالية نسبة إلى الناتج المحلي (المصارف والمؤسسات المالية وشركات التأمين) من 433% إلى 490%، وزيادة إجمالي الأصول المدارة خارج الميزانية العمومية إلى الناتج المحلي (الأوراق المالية باستثناء الودائع) من 14% إلى 30%. ولتحقيق ذلك، تقترح الخطة تطوير الخدمات المالية والمصرفية الرقمية، وإشراكها في برنامج التنمية الاقتصادية وتمويل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، إذ تهدف الخطة إلى خفض حصة المصارف من الديون السيادية المحلي من 30 إلى 50%، وكذلك رفع حصة القروض إلى القطاعات ذات الأولوية من 19 إلى 30%. فضلاً عن استحداث خدمات مالية غير مصرفية وتنوعها وتطويرها مثل شركات التأمين وإدارة الصناديق والأسهم وأسواق رأس المال وصناديق رأس المال والفروات، وذلك عبر رفع الأقساط المكتتبة للتأمين على الأصول المادية وعلى الحياة، وزيادة عدد الشركات المدرجة في البورصة من 10 إلى 25 شركة، وزيادة ثروات اصحاب الثروات الضخمة الموجودة في لبنان من 40 إلى 55%.

■ اقتصاد المعرفة: تقترح الدراسة التحوّل إلى اقتصاد رقمي عالي الإنتاجية ورائد في مجال الابتكار، بما يوئّي أي رفح مساهمة هذا القطاع من الناتج المحلي من 1,4 مليار دولار إلى 3,8 مليارات دولار، ورفع عدد الوظائف فيه من 44 إلى 105 آلاف وظيفة، ورفع عدد الشركات الناشئة من 200 إلى ألفي شركة.

■ الصناعة: تتوقّع الخطة رفع حصة الصناعة من الناتج المحلي 4,6 مليارات دولار عام 2017 إلى 8 مليارات دولار عام 2025، ورفع عدد الوظائف من 185 ألفاً إلى 240 ألفاً، ورفع قيمة صادرات المجموعات الفرعية من 828 مليون دولار إلى 1,8 مليار دولار. تشترط الخطة لتحقيق الأهداف المنشودة إنشاء

التوصيات القطاعية:

■ الزراعة: تهدف الخطة إلى زيادة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي من 1,6 مليار دولار عام 2017 إلى 2,2 مليار عام 2025، فضلاً عن رفع عدد الوظائف في هذا القطاع من 210 آلاف إلى 214 ألفاً. بالإضافة إلى استحداث أراض زراعية للمحاصيل ومستحضرات التجميل، وإنشاء 6 هكتار، ورفع قيمة الصادرات الزراعية خاصة بإعادة إعمار سوريا، والمنطقة والعراق، وبناء مركز المعرفة في بيروت، وتحسين الأرصفة في صور وجبل وبيروت المقترح تحويلها إلى مدن سياحية».

وفي هذا الإطار، مقترحة الدراسة العمل على تفعيل 3 ممكنات لتحفيز النمو الاقتصادي بوتيرة أعلى، وهي تتناول الإدارة العامة من خلال استقرار و/ أو خفض الرواتب والأجور وتجميد وتعزيز نطاق البحث الزراعي، فضلاً عن تعزيز شفافية السوق المحلية وزيادة القبول العالمي للمنتجات

تقرير

ادعاء إسرائيلي – أميركي ضد 11 مصرفاً لبنانياً:

متآهرون مع حزب الله!

هي صاحبة الاختصاص، كون الضحايا وقّعوا بسبب نشاطات متصلة بالإرهاب الدولي، وكون المدعى عليهم يستعملون مصارف المراسلة الأميركية والمؤسسات المالية الأميركية على مدى زمني طويل، في خدمة حزب الله بشكل متكرر وتسهيل تحويل الأموال عبر الولايات المتحدة الأميركية لانفّاع الحزب.

يطلب المدعون أن توافق المحكمة الأميركية على طلبها بمحاكمة 11 مصرفاً لبنانياً ومن يظهره التحقيق بتهمة التآمر، على أن تحذّ المحكمة العطل والضّر.

إزاء هذا التطور، عقد مجلس إدارة جمعية المصارف اجتماعاً أمس لمناقشة ما حصل، وبحسب مصادر

المجتمع، فقد كان هناك توافق على أن الدعويين لا تهدفان سوى إلى الابتزاز المالي، وهذا الأمر واضح من اسم مكتب المحاماة (OSEN) الذي كان قد رفع دعوى ضدّ البنك العربي وبحسب نصوص الدعويين فإن 12 عاماً، رغم أن إدارة البنك أظهرت خوفاً وعقدت صفقة مع المدعين قبل صدور الحكم النهائي، تنص على أن يخصص البنك العربي مبلغاً من المال ضمن حدّ أدنى يدفع مباشرة، وحدّ أقصى لا يدفع إلا بعد خسارة الدعوى، والدعويان، بحسب المصادر، مرفوعتان على الإسن نفسها التي اعتمدت بوجه البنك العربي، وإن كان هناك اختلاف يتعلق بكون الدعوى المرفوعة على البنك العربي جزائية، فيما الدعويان ضد المصارف اللبنانية مدنية.

النقاش تطرق أيضاً إلى سبل المواجهة التي ستكون عبر خطن: أن تقوم الجمعية بالمراجعات العامة من خلال تحرك جماعي للظن بحق المحكمة في قبول الدعويين، انسجاماً مع ما حصل قبل نحو 10 سنين حين رفضت المحكمة قبول دعوى مماثلة بحق مصرف لبنانية وصدر حكمها

خلال بضعة أسابيع، والخط الثاني، هو أن يقوم كل مصرف، وبشكل منفرد بتعيين محامٍ يدافع عنه أمام المحكمة الأميركية في حال قبلت الدعوى. والدفاع المتفرد سببه أن هناك ادعاءات مختلفة على كل مصرف والمعلومات المتداولة إعلامياً عن مشروع «كاساندر» المتعلق بنتائج التحقيقات التي تزعم إدارة مكافحة المخدرات في أميركا أنها أجرتها بشأن نشاطات حزب الله الدولية.

ويمكن اعتبار نضّي الاعءاين كتخصيص لغالبية قرارات العقوبات التي أصدرتها وزارة الخزانة الأميركية طوال السنوات الماضية، بحق أشخاص ومؤسسات زعمت أنها مساهمون في تمويل حزب الله. وتشير الدعويان إلى أن المحاكم المدنية في الولايات المتحدة الأميركية وبعض المصارف تتابع في تطبيق ما يطلبه مختلطة من خبراء في ما يخص العقوبات على حزب الله أو على سوريا، فتتخذ إجراءات بحق أشخاص غير مشمولين بالعقوبات، لمجرد وجود صلة قرابة عائلية بأفراد وريدت مساؤهم على لوائح العقوبات، أو تمتنع عن تسليم المعاقبين الأموال الموجودة في حساباتهم المجدّدة. وتحمل الدعويان (أول ما بلغت النظر فيها هو التنسيق بين جهتين، أميركية وإسرائيلية، في التوقيت والشكل والمضمون، لربط المصارف اللبنانية بحزب الله) مخاطر كبيرة في حال قبولها والفوز بهما، كونهما ستشكلان سابقة يبنى عليهما لاحقاً لابتزاز القطاع المصرفي اللبناني من قبل الأميركيين والإسرائيليين.



المصارف سلطنعت المحكمة في قبول الادعاء (مروان ططح)

محمدمهبة

تقدّم 26 إسرائيلياً بدعوى أمام القضاء الأميركي، ضدّ 11 مصرفاً لبنانياً (سوسيتيه جنرال، فرنسبنك، الشرق الأوسط وأفريقيا، بلوم، بيبيلوس، عوده، بنك بيروت، لبنان والخليج، اللبناني - الفرنسي، بيروت والبلاد العربية وجنّال ترست) مطالبين بمساعدة حزب الله في أعماله غير المشروعة التي تتضمن تبويض الأموال وتهريب عبر الحدود، كما لحقت بهم وبممتلكاتهم نتيجة صواريخ المقاومة التي سقطت في شمال فلسطين المحتلة، إبان التصدي لعدوان تموز - اب 2006. الدعوى التي أقيمت في الثاني من الشهر الجاري، سبقتها دعوى مماثلة في اليوم الأول من العام الجديد، تقدّمت بها نحو 252 أسرة أميركية تمثّل جنوداً أميركيين قُتلوا أو أصيبوا أثناء مشاركتهم في القتال في صفوف قوات الاحتلال في العراق بين عامي 2003 و2011، بدعوى لتحصيل بدل «عطل وضرر» من المصارف اللبنانية الـ 11 المذكورة، وتتهم هذه الأسر المصارف بتقديم الدعم المالي والمصرفي والتآمر، عن

دعوى الإسرائيليين تقدّم بها مكتب «بركمال»، أمام محكمة في نيويورك، حيث تقدّم ثلاثة مكاتب محاماة الخارجية، وإنشاء مناطق خاضعة للرقابة تزرع فيها الحشيشة الموجهة إلى التصدير بطريقة مشروعة وللأغراض الطبية.

■ الصناعة: تتوقّع الخطة رفع حصة الصناعة من الناتج المحلي 4,6 مليارات دولار عام 2017 إلى 8 مليارات دولار عام 2025، ورفع عدد الوظائف من 185 ألفاً إلى 240 ألفاً، ورفع قيمة صادرات المجموعات الفرعية من 828 مليون دولار إلى 1,8 مليار دولار. تشترط الخطة لتحقيق الأهداف المنشودة إنشاء قطاعات النمو الفرعية المتخصصة التي تحقّق مستويات عالية من التنافسية من خلال الدعم الحكومي الموجّه، مثل الصناعات الدوائية والغذائية والعمطور، والمختجات الاستهلاكية التي تعتمد على التصميم والابتكار مثل المجوهرات ومستحضرات التجميل، وإنشاء 6 هكتار، ورفع قيمة الصادرات الزراعية خاصة بإعادة إعمار سوريا، والمنطقة والعراق، وبناء مركز المعرفة في بيروت، وتحسين الأرصفة في صور وجبل وبيروت المقترح تحويلها إلى مدن سياحية».

وفي هذا الإطار، مقترحة من وزارة الصناعة وUNIDO، ومنطقة صناعية تصنيعية خاصة في أميركا، وبين تصنيعها نحو الخليج، فضلاً عن جذب الطلاب الإقليميين من مختلف الاختصاصات بعد تحويل لبنان إلى مركز تعليمي متخصص. ■ الانتشار اللبناني: تنتقل الدراسة من كون العلاقات مع الجيلين الثاني والثالث من المهاجرين ضعيفة جداً، ومن أن نسبة تدفق أموال المهاجرين غير المنتجة مرتفعة ومستحضرات التجميل، وإنشاء 6 هكتار، ورفع قيمة الصادرات الزراعية خاصة بإعادة إعمار سوريا، والمنطقة والعراق، وبناء مركز المعرفة في بيروت، وتحسين الأرصفة في صور وجبل وبيروت المقترح تحويلها إلى مدن سياحية».

■ السياحة: تتوقّع الدراسة رفع مساهمة السياحة في الناتج المحلي من 1,6 مليار دولار إلى 3,7 مليارات دولار حتى عام 2025، ورفع عدد الوظائف من 89 ألفاً إلى 185 ألفاً، وكذلك عدد السياح من 1,9 مليون إلى 4,2 ملايين سائح (4 ملايين